دور المسار الانتقالي في ترسيخ دعائم الدولة: دراسة في حالة تونس بعد ثورة 14 جانفي 2011.

The role of the transitional process in establishing the foundations of the state: a study in the case of Tunisia after the January 14, 2011 revolution.

سامي كعبش

المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية،الجزائر، kaabeche.sami@enssp.dz

مصطفى خواص

المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية،الجزائر،khouas@gmail.com

تاريخ الإرسال: 2020/02/11 **تاريخ القبول:** 2020/02/27 **تاريخ النشر:** 2020/07/01

ملخص:

أسست ثورة 14 جانفي في تونس مرحلة جديدة في توازنات الفعل السياسي الداخلي، وجاءت الثورة عقب 23 عاما من حكم النظام السياسي لزين العابدين بن علي، انتهت بتنحيه عن الحكم لصالح مرحلة انتقالية شاملة ابتدأت بانتخابات المجلس التأسيسي في 23 اكتوبر 2011 التي انتجت حكومة الترويكا المشكلة من ثلاث احزاب ممثلة في حزب النهضة الاسلامي و حزب المؤتمر من اجل الجمهورية وحزب التكتل من اجل العمال والحريات وانتهت بالتصويت على نص الدستور الجديد في 27 جانفي 2014، الذي حمل العديد من التشريعات المتعلقة بتدعيم المسار الديمقراطي في تونس وترسيخ دولة المؤسسات، تحاول الدراسة الاقتراب من مسار المرحلة الانتقالية التونسية لما بعد 14 جانفي والإحاطة بأدوار المؤسسات المستقلة في ترسيخ دعائم الدولة الوطنية التونسية.

الكلمات المفتاحية: *تونس؛ المسار الانتقالي؛ المجلس التأسيسي؛ الدستور؛ الهيئات المستقلة.*

Abstract:

The January 14 revolution in Tunisia established a new stage in the balances of internal political action. The revolution came after 23 years of rule by the political system of Zine El Abidine Ben Ali. It ended with his greeting of power in favor of a comprehensive transitional period that began with the elections for the Constituent Assembly on October 23, 2011 that produced the troika, She ended up voting on the text of the new constitution on January 27, 2014,The article attempts to study the course of the Tunisian post-January 14 transition period and outline the roles of independent institutions in consolidating the foundations of the Tunisian national state.

Keywords: *Tunisia; transition process; The Constituent Assembly; the Constitution; independent institutions.*

* **المؤلف المرسل: سامي كعبش، kaabeche.sami@enssp.dz**

مقدمة:

ان الحديث عن ثورة 14 جانفي في تونس مرتبط بعديد الاسئلة التي تخص اسبابها وخلفياتها وعلاقة كل ذلك بسؤال نجاعة منوال الدولة الوطنية الذي تبناها بورقيبة غداة استقلال تونس عن الاستعمار الفرنسي فمنذ الأزمة الاولى للدولة بين جناح رئيس الحزب الدستوري ممثلا في بورقيبة وجناح الامين العام ممثلا في صالح بن يوسف، انتقل المشهد السياسي الى بناء دولة بالتصور البورقيبي بعد تصفية اليوسفيين، فثورة 14 جانفي لم تكن حدثا سياسيا يشابه التحول الديمقراطي من أعلى او من داخل النظام بل كان حراكا سياسيا اجتماعيا من تحت النظام او من خارج النظام نفسه وذلك توصيف دقيق لطبيعة الثورة التي انطلقت من مناطق تعرف جغرافيا وانتروبولوجيا بالجنوح للفعل الاحتجاجي ممثلة في سيدي بوزيد والقصرين، لما لهما من خصوصيات نفسية وتاريخية يغذيها المعطى القبلي الذي تستدعيه اللحظات التي تنفصل فيها الدولة عن المجتمع ويحس فيها المكون الشعبي والمجتمعي بالحاجة الى الحماية التي تعجز فيها الدولة عن توفيرها.

ف 14 جانفي 2011 كان لحظة فارقة في تاريخ تونس السياسي ومرحلة تأسيسية كبرى في ثلاثية الفرد- المجتمع- الدولة، لما له من حمولات تصحيحية في طبيعة العلاقة بينهم، باعتبار ان المجتمع تمت دولنته منذ فترة حكم الحبيب بورقيبة لصالح خدمة مشروع الدولة الوطنية في البداية لكنه تحول لخدمة النظام السياسي الاستبدادي القائم على باتريمونيالية العلاقة وفق ثنائية " الاستلزام – التعزيب" clientelisme- patronag.

ارتبط المشهد السياسي بعد رحيل الرئيس زين العابدين بن علي بجملة من الصعوبات الاقتصادية والاجتماعية من خلال تزايد وتيرة العنف وغلاء المعيشة وصعود العصبيات الجهوية والإيديولوجية والدينية واتساع تهديدات القوى المضادة للثورة، لذلك بدأ التشكيك في الثورة يجد له صدى لدى شرائح واسعة وذلك بسبب خلفية الانتظار الطويلة لانفراج ازمة طالت بعد رحيل بن علي، لكن ردات الفعل هاته يشكك الباحث **عادل اللطيفي** في مدى جديتها لأنها حسبه مرتبطة بفاعلين يحكمون على اي تغيير سياسي من منطلق تأثيراته المباشرة في الحياة اليومية لذلك فان المصاعب التي واجهتها المرحلة الانتقالية التأسيسية على المستوى السياسي والأمني والاقتصادي والاجتماعي كانت ارضية خصبة نما خلالها التشكيك في الثورة والتذمر منها (اللطيفي2020،ص.286).

وكانت اهم مسألتين بعد رحيل بن علي هما القطيعة مع الماضي او قبول المحسوبين على النظام السابق لتجنب الفراغ في ظل ديناميكية ثورية مجتمعية تتحسس من كل الرموز السابقة ومؤسساته من اعلام ومؤسسات سياسية(Mohsen-Finan 2013 ,PP.105.121) .

وعملت القوى السياسية باختلاف الوانها على الانصهار في اهداف مشتركة تستهدف التأسيس لمبادئ حكم جديدة تقوم على الحوكمة بأسس المساءلة والشفافية والرقابة، وتقوية الجانب المؤسسي للدولة من خلال استحداث هيئات ومؤسسات دستورية مستقلة تكسر احتكارية وهيمنة السلطة التنفيذية في دستور 1959.

في النقاشات الدستورية حول النظم السياسية المقارنة يمثل مبدأ الفصل بين السلطات حجر الزاوية في تجاذبات الفاعلين السلطويين والاجتماعيين، لذلك ركز الفاعلون السياسيون ونشطاء المجتمع المدني في تونس على الدفع بالقطيعة مع سلطوية النظام السياسي لزين العابدين بن علي أين سيطرت السلطة

التنفيذية على كل السلطات والهيئات الأخرى، فاشتغل المجلس التأسيسي المنتخب في 23 اكتوبر 2011 على هذا الاتجاه من خلال دسترة هيئات مستقلة تكون بمثابة ذوات رقابية فاعلة لمنع العودة الى الاستبداد، ممثلة في الهيئات الدستورية التي كانت بداية كهيئات ادارية مستقلة ثم تحولت الى هيئات عمومية مستقلة ثم الى هيئات دستورية مستقلة بموجب دستور الجمهورية الثانية لـ 27 جانفي 2014، لذلك ستحاول الدراسة البحث في طبيعة الانتقال الديمقراطي التونسي بعد 14 جانفي 2011 بالتركيز على المرحلة الانتقالية في جانبها المؤسسي الدستوري ودور المرحلة الانتقالية في ترسيخ دعائم الدولة الوطنية التونسية من خلال اليات الحوكمة وتجديد مشروعية الدولة.

من خلال ذلك نطرح الاشكالية الرئيسية التي تندرج تحتها الدراسة على الشكل التالي:

كيف ساهمت المرحلة الانتقالية بعد ثورة 14 جانفي 2011 في ترسيخ دعائم الدولة الوطنية التونسية؟

وللاقتراب بشكل ادق من الاجابة على هذا السؤال المركزي، نجري تفكيكا منهجيا لأهم متغيرات الموضوع على شكل أسئلة فرعية بالطريقة التالية:

- ✓ كيف تجيب ثورة 14 جانفي 2011 بتونس على سؤال الدولة الوطنية؟.
- ✓ ما طبيعة الاصلاحات المؤسساتية والدستورية التي حملتها وثيقة دستور 27 جانفي 2014؟.
- ✓ كيف رسخت الهيئات الدستورية المستقلة من الانتقال الديمقراطي التونسي؟.

الفرضيات محل التحقق: للإجابة على الاشكالية الرئيسية نطرح الفرضيات التالية للنقاش

- ساهم دستور 27 جانفي 2011 في تكريس دولة الحق والمواطنة.
- الهيئات الدستورية المستقلة هي اهم الذوات المعبرة عن معالم البناء الدولاتي الجديد في تونس.

تنبع اهمية الدراسة من خلال دراسات النموذج،فإبراز دور المراحل الانتقالية وصلابتها في تثبيت وتكريس دعائم الدولة محل التحول السياسي، فتونس مثلت استثناءا فريدا في حيوية التدافع السياسي والاجتماعي السليم والايجابي من خلال المخارج المؤسسية والدستورية خلال جميع المراحل الانتقالية بعد ثورة 14 جانفي 2011، لذلك تبرز الاهمية في دراسة النموذج التونسي اعتبارا لتقاطعاتها مع الفضاء الاقليمي المغاربي الذي يجنح نحو التكامل والاندماج لذلك فان خصوصية النموذج تبقى مهمة جدا لسحبها على عملية البناء الدولاتي والديمقراطي في بلدان المنطقة دون الحاجة الى استيراد نماذج من خارج المحيط المجتمعي والسياسي المحلي، بالتركيز بشكل خاص على الحيوية المؤسسية لمرحلة ما بعد الثورة من خلال الهيئات المستقلة التي مثلت دورا مساءلاتيا و رقابيا مهما في مرافقة الانتقال الديمقراطي.

المنهج المستخدم:

من اجل التتبع المنهجي للدراسة نستخدم المنهج الوصفي التحليلي للاقتراب من علائقية المرحلة الانتقالية بدعم مؤسسات دولة ما بعد ثورة 14 جانفي، فهو منهج كفيل باستقراء الاحداث وتحليلها من زاوية معالجة مؤسساتية وسياسية تقتضي استخدام ادوات الملاحظة والاستنتاج من خلال قراءة موضوعية لنصوص الدستور والقوانين الانتقالية ونتائج الانتخابات ونمط اداء الهيئات المستقلة سواء تعلق منها بالهيئات المدسترة

او غير المدسترة من اجل الوقوف على مدى صلابة مخرجاتها في التحيين الفني والاداتي والقانوني لسلوك الفاعل السياسي.

1. سؤال الدولة والانتقال الديمقراطي في ثورة 14 جانفي 2011:

اعادت ثورة 14 جانفي طرح اسئلة عديدة تخص جدية مسار بناء الدولة الوطنية في تونس، ومدى صلابته قياسا بمتغيرات كثيرة اهمها الطابع التوزيعي للسلطة الرمزية والمادية وجاذبية الحكم لدى النخب والمنوال الاقتصادي.

أ. الظروف والأسباب ثورة 14 جانفي 2011:

لا تخلوا اي ثورة او تحول سياسي من خلفيات دافعة لها سواء كانت اجتماعية او سياسية او اقتصادية او حتى من خلال دفع العامل الخارجي، فتعددت الاسباب التي أسست للفعل الثوري في تونس في 14 جانفي 2011 وذلك ارتباطا بطبيعة النظام السياسي السلطوي الممتد منذ 1956 مرورا بوصول زين العابدين بن علي الى السلطة في 7 نوفمبر 1987.

فثورة 14 جانفي ترتبط بجملة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي أسست لتراكم الفعل الاحتجاجي، بدءا بكسر حاجز الخوف من السلطة بعد احداث الحوض المنجمي في قفصة في 2008 بالجنوب الغربي ثم في بن غردان في أوت 2010 ، فاتسعت الحركات الاحتجاجية في ما يعرف بالداخل التونسي الذي يعاني التهميش ونقص التمثيل النخبوي، في ظل دولة الحزب التي تتبنى الزبونية في العلاقة التوزيعية مع محكوميها، فالفعل الثوري في 14 جانفي يعبر عن تراكمية تاريخية تختزلها مفارقة المعجزة الاقتصادية مقابل الفروقات التنموية في مناطق مثل سيدي بوزيد وتالة والقصرين وقفصة التي عبرت من خلال احتجاجات 2008 على تمرد رمزي ضد زبونية سلطوية وعائلية تحكم تونس، في السياق ذاته مثلت احداث بن غردان في اوت 2010 على الحدود الليبية ضد بن علي احتجاجا على غلق المعبر الحدودي مع ليبيا الذي يمثل مصدرا اقتصاديا موازيا لسكان المنطقة، تلتها بعد اربعة اشهر حادثة حرق التاجر المتنقل محمد طارق البوعزيزي لنفسه في 17 ديمسبر 2010، فهذه التشابكية المناطقية جغرافيا في الفعل الاحتجاجي ليست وليدة الصدفة بل ترتبط بسياسات التنمية الموغلة في المركزية لصالح الساحل التونسي على حساب الداخل المهمش، لذلك سوسيولوجيا ومن خلال تشريحية لطبيعة الشعارات التي طبعت الحركات الاحتجاجية الثلاث نجد عبارات من قبيل " اعطونا العمل... كفوا عن سرقتنا" ، " افتحوا الحدود.. خلونا نعيشوا"، هذه الشعارات في منطقة حدودية كبن غردان ومنطقة غنية بالفوسفاط كقفصة تعبر رمزيا عن حالة اغتراب يعيشها الداخل اتجاه المركز فتتقلص جاذبية الانتماء والولاء للدولة لصالح الانكفاءات المحلية العشائرية والقبلية وحتى العائلية والتي عبرت لسنوات عن أغلبية صامتة لم يعبر عليها أبدا عن طريق الانتخابات فكان الفعل الاحتجاجي اقصر طريق لها للتعبير عن ذواتها المجتمعية والمطلبية والسياسية. (allal 2012 , p. 829.836)

ب. المجتمع والدولة:

يحتفظ التاريخ الحديث لتونس عملية تشكيل دولوي يتماشى مع فعل الانصهار بين الدولة والمجتمع، بفعل تحركات زعماء حزب الدستور الجديد الذين انتزعوا الزعامة السياسية من ايدي العائلات الحضرية الكبرى، وشكلوا نخبا صغيرة ومنسجمة من اجل تأطير الجماهير وتوجيه حركتها خاصة بعد تحالفها مع العمال فأنتج حزبا يحتكر العمل السياسي ويكتسح الدولة ويعيد بناءها، لذلك اشتغل النظام السياسي في

تونس منذ 1956 وبمختلف تيارات الحكم فيه على دولنة المجتمع مستغلا تصفية خصومه السياسيين الممثلين في اليوسفيين ، عبر تفعيل الانصهار بين الدولة والمجتمع وتشكيل نخب صغيرة تنسجم وطروحات الدولة التحديثية، فاشتغل نظام بورقيبة على حلحلة القبيلة لصالح مركزة الدولة من خلال ما يعرف بخطة التوطين اي من التنقل الى الاستقرار لأنه تم طرح فكرة القبيلة كمعطى نكوصي لعملية بناء الدولة :

التوطين بالمعنى الجغرافي: تندفع المجموعات القبلية عادة الى التنقل الذي يساهم في ضعف ضبط هذه الجماعات ومراقبتها.

التوطين بالمعنى السوسيولوجي: من خلال ادماج مختلف الكيانات المتفرعة او المشابهة لها في المجموعة الوطنية بوسائل ايديولوجية وأخلاقية وإدارية وسياسية، عبر تسريب المشاعر الوطنية الى الفضاء القبلي تدريجيا لصالح المجموعة الوطنية، فتنتقل المرتكزات القبلية القائمة على التضامن القرابي والولاءات المحلية الى ولاءات اعلى لصالح الدولة الوطنية في اطار المواطنة. (الهرماسي ع.1987، ص.154)

ج. الهيئات العمومية قبل 14 جانفي 2011:

الهيئات الدستورية لم تكن ولادة جديدة فيما يخص الطابع الكينوني او المؤسساتي، لكنها ارتبطت بشكل مباشر بسلطوية القرار التنفيذي لذلك كانت الاستقلالية بمثابة متغير شد وجذب مع السلطة بشكل دائم ويمكن ذكر عدد من الهيئات التي نشطت الفعل المقابل للسلطة بالشكل التالي:

- **الهيئة العليا لحقوق الانسان والحريات الأساسية CSDHLF:**

هي هيئة وطنية استشارية احدثت في 7 جانفي 1991، وتخضع لرئاسة الجمهورية، كما تتمتع بالشخصية القانونية والاستقلال المالي وتهدف للنهوض بحقوق الانسان وحمايتها وترسيخ قيمها ونشر ثقافتها والإسهام في ضمان ممارستها، وتتركب الهيئة من شخصيات وطنية مشهود لها بالنزاهة والكفاءة في ميدان حقوق الانسان والحريات الاساسية وممثلين عن السلطة التشريعية وأعضاء ممثلين عن المنظمات غير الحكومية المعنية بحقوق الإنسان بالإضافة الى اعضاء ممثلين عن الوزارات.

- **الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد INLUCC:**

استحدثت في 24 نوفمبر 2011، خلفا للجنة تقصي الحقائق عن الفساد والرشوة التي تأسست بعد الثورة التونسية في 2011، وتتمتع بالشخصية القانونية والاستقلال المالي وهدفها مكافحة الفساد في القطاعين العام والخاص، ويتشكل اعضاؤها على الشكل التالي: سبعة اعضاء على الاقل من الموظفين السامين، سبعة اعضاء على الاقل من منظمات المجتمع المدني والهيئات المهنية من ذوي الكفاءات والخبرة،قاضي عدلي وقاضي اداري وقاضي من دائرة الحسابات، ممثل عن قطاع الاعلام وممثل اخر عن قطاع الاتصال.

- **الهيئة الوطنية لحماية المعطايات الشخصية INPDP:**

استحدثت بمقتضى القانون الاساسي عدد 63 لسنة 2004 المؤرخ في 27 جويلية 2004 وهي تتمتع بالشخصية المستقلة ماليا.

2. المراحل الانتقالية الكبرى بعد ثورة 14 جانفي 2011:

غداة رحيل بن علي تولى الوزير الاول محمد الغنوشي بطاقم حكومي يمثل حزب التجمع الدستوري،وصادفت الثورة التي تعتبر مسارا تاريخيا طويلا مجموعة من الكوابح السياسية والاقتصادية والمجتمعية، فالانتقال الديمقراطي الذي تعتبره الدراسية جزءا من المسار الثوري في تونس صادف بكل مراحله تحديات ورهانات ممثلة في اربع مسائل:

- ✓ تصفية تركة النظام السابق.
- ✓ وضع قواعد وإجراءات جديدة.
- ✓ التحكم في المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية.
- ✓ ادارة ديمقراطية دائمة ومستقرة.(الرديسي وبوخياطة أوت 2018،ص2)

أ. المرحلة الانتقالية الأولى (جانفي-اكتوبر 2011)

شهدت المرحلة الانتقالية الاولى التي عقبت سقوط نظام بن علي بعث لجان عديدة للحيلولة دون الدخول في الفراغ المؤسسي وذلك بالتحديد في 17 جانفي 2011 وهو تاريخ متقدم بمقدار 3 أيام فقط من رحيل بن علي مما أعطى انطباعا جيدا على جاهزية القوى المدنية الحية في التعاطي مع التغيرات الحاصلة في تونس.

تأسست ثلاث لجان للعمل بعد سقوط نظام بن علي من خلال:

- **الهيئة العليا لتحقيق اهداف الثورة والإصلاح السياسي و الانتقال الديمقراطي 18فيفري 2011.:**

هدفها الاساسي وضع الاسس القانونية لإجراء الانتخابات عبر اصدار قانون الانتخاب الذي يقوم على نمط اقتراع بالقوائم المغلقة بالتمثيل النسبي مع اكبر البقايا بالإضافة الى التناصف العمودي بين الرجال و النساء في القوائم الانتخابية، بالإضافة الى اقصاء المشرفين على التجمع الدستوري الديمقراطي من المشاركة في انتخابات اكتوبر 2011 بموجب الفصل 15 من القانون الانتخابي فكانت الهيئة بمثابة برلمان ثوري انتقالي م خلال حرصها على اصدار اهم التشريعات.

- **اللجنة الوطنية لاستقصاء الحقائق في التجاوزات والانتهاكات المسجلة بعد 17 ديسمبر 2010 الى غاية انتفاء عملها:**

استنادًا إلى التقرير النهائي للجنة تقصي الحقائق التي أنشأتها الحكومة الانتقالية الأولى، الذي صدر يوم 4 مايو/أيار 2012، خلّفت الاحتجاجات الشعبية 132 قتيلا و1452 جريحًا في الفترة المتراوحة بين 17 ديسمبر 2010 و 14 يناير 2011 . كما قال التقرير إن معظم هذه الإصابات كانت ناتجة عن إطلاق النار، وأن 345 شخصًا أصيبوا بجروح بليغة بسبب الإصابة برصاص الشرطة، وهو ما تسبب في بتر أطرافهم أو في إعاقات جسدية أخرى. (http://bit.ly/2SoR5JL)

- **اللجنة الوطنية لتقصي الحقائق حول الرشوة والفساد:**

ساهمت خلال المرحلة الاولى الهيئة العليا لتحقيق اهداف الثورة من وضع قانون انتخابي أسس لهيئة مدنية تشرف على الانتخابات المقررة في اكتوبر 2011 مع التركيز على فترة سنة واحدة لصوغ دستور جديد(الرديسي،2016،ص ص.5. 17).

انتخابات المجلس التأسيسي 23 اكتوبر 2011 :

المشهد السياسي قبل انتخاب المجلس التأسيسي:

شهدت تونس بعد رحيل بن علي تعددا سياسيا كثيفا تجلى ذلك في التحضير لانتخابات المجلس التأسيسي بتاريخ 23 اكتوبر 2011، وذلك من خلال 1500 قائمة حزبية عبر 10الاف مترشح بـ 100 حزب سياسي تنافسوا على 217 مقعد .

و افرزت الانتخابات خريطة سياسية متباينة البرامج والمواقف لكنها لصالح التيار الاسلامي المبعد عن المعادلة السياسية منذ التسعينات على الشكل التالي :

حصلت النهضة على 89 مقعدا من اصل 217 ، يتبعها المؤتمر من اجل الجمهورية بـ 29 مقعدا ثم العريضة الشعبية بـ 26 مقعدا ثم التكتل من اجل العمل والحريات بـ 20 مقعدا، لتبادر النهضة بتشكيل تحالف ثلاثي لعدم حصولها على الاغلبية المطلقة اي 109 مقعدا، وبذلك قادت مفاوضات مع حزبي المؤتمر من اجل الجمهورية لزعيمه المنصف المرزوقي، وحزب التكتل من اجل العمل والحريات ممثلا في شخص مصطفى بن جعفر من اجل تشكيل حلف سياسي اسلامي علماني اطلق عليه اسم الترويكا بأغلبية برلمانية مستقرة، كللت بالتصويت على الدستور الصغير المصادق عليه في ديسمبر 2011.

- **الترويكا:**

تضم الترويكا الاحزاب التي ادارت الحكم في تونس بداية من 16 ديسمبر 2011، وتضم كل من حزب النهضة الاسلامي المتحصل على 89 مقعدا اي بنسبة 41,47 بالمئة، وحزب المؤتمر من اجل الجمهورية بنسبة 9,68 بالمئة وحصوله على 29 مقعدا، بالإضافة الى حزب التكتل من اجل العمل والحريات الحاصل على 20 مقعدا، وشكل هذا التحالف بين الاسلاميين والعلمانيين ما مجمله 138 مقعدا في المجلس التأسيسي تحصلوا على ثقة 154 نائبا لإدارة المرحلة الانتقالية.

تم تشكيل حكومة الترويكا الاولى بقيادة حمادي الجبالي من حزب النهضة وخكومة الترويكا الثانية بقيادة على العريض كذلك من حركة النهضة إلا ان التحالف شهد انقسامات داخلية وتراجعا لشعبيته بسبب تأخر الاصلاحات واتساع دائرة العمليات الارهابية.

- **الجبهة الليبرالية:**

عارضت الجبهة الليبرالية اتجاه الترويكا في تسيير المرحلى الانتقالية على غرار الحزب الجمهوري، واتجه الى تشكيل تحالف معارض للترويكا ضم حزب افاق تونس وحزب نداء تونس بقيادة رئيس الحكومة الانتقالية الثالثة الباجي قايد السبسي.

- **القوى اليسارية القومية:**

تتوسع هذه القوى خارج الاطر الجماهيرية الى المنظمات الحقوقية والنقابية والتمثيلات العمالية، شكلت هذه القوى مايسمى بالجبهة الشعبية التي تضم 14 حزبا من القوميين واقصى اليسار على غرار حزب

العمال بزعامة حمى الهمامي، حاملة مشاريع مناهضى للترويكا محركة الشارع عبر الاعتصامات والاضرابات القطاعية. (الجمعاوي،2014، ص ص. 72. 85).

- **جبهة الانقاذ الوطني:**

تأسست في 26 جويلية 2013 بعد اغتيال عضو المجلس التأسيسي محمد براهمي ، حاملة جملة من المشاريع الاصلاحية السياسية اهمها تشكيل الهيئة الوطنية للانقاذ الوطني بتشكيلة متنوعة من القوى الحية في الاحزاب و المجتمع المدني بمختلف تشكيلاته اليسارية والليبرالية للضغط على حكومة الترويكا حينها بالاسراع في اعداد الدستور وحملوا المجلس التأسيسي المنتخب مسؤولية العنف السياسي في تونس.((http://bit.ly/2tGzLro

التنازع في صياغة الدستور:

ارتبط الجدل بعد الثورة التونسية ايديولوجيا متغير النخب دائما وتصدرت قضايا النهضة والحداثة والاسلام والديمقراطية وعلاقة الدين بالدولة وطبيعة الدولة مخرجات الصراع على المدونة التشريعية والقانونية، فحضور الاسلام في النص الدستوري دفع الى تبني النخب العلمانية للمنهج التحديثي وتونسة التشريع الاسلامي بما ينسجم مع الخصوصيات المجتمعية الداخلية وعبر عليه الفقيه **عياض بن عاشور** بانتقال التركيب الدستوري من منوال دولة الاسلام الى منوال اسلام الدولة وهي يعني لا دين فوق الدولة(الورغي، 2014، ص7).

بعد ما كان من المقرر ان يشتغل المجلس التأسيسي المنتخب في عام واحد على صياغة مدونة الدستور تعطل ذلك بسبب التنازع بين الاسلاميين والعلمانيين على مسائل متعلقة اساسا بهوية الدولة ونظام الحكم والحريات العامة وحقوق المرأة، حيث تركز النقاش حول التنصيص في كون الشريعة الاسلامية هي المصدر الرئيس للدستور مقارنة بدستور 1959 القائل ان تونس دولة مستقلة ذات سيادة والإسلام دينها والعربية لغتها والجمهورية نظامها اما في ما تعلق بطبيعة نظام الخكم فتم التنازع حول طرح حزب النهضة في دعم نظام برلماني، ودعاة النظام الرئاسي من خلال حزب نداء تونس والحزب الجمهوري ودعاة نظام الحكم المختلط بين الرئاسة والبرلمان من خلال حزب المؤتمر من اجل الجمهورية(الرديسي، تونس بين تدعيم الديمقراطية وتفكك الدولة، 2016، ص ص، 5. 17).

ب. المرحلة الانتقالية الثانية: (أكتوبر 2011 الى نوفمبر 2014)

شهدت انتخابات 2011 صعود الاسلاميين عبر حزب النهضة مشكلين حكم الترويكا مع العلمانيين، وفشلا في اعداد الدستور والقانون الانتخابي والهيئة المنتخبة للإشراف على الانتخابات في الاجال المحددة، مع تصاعد حدة الاغتيالات السياسية ممثلة في اغتيال قيادي الجبهة الشعبية محمد البراهمي في 2013 وشكري بلعيد في فيفري 2013.

كما شددت الاغتيالات وأعمال الارهاب في جبل الشعانبي من تعطيل اشغال المجلس التأسيسي وطالب التونسيون بحكومة تصريف اعمال والانتهاء من صوغ دستور جديد، ساهم خلالها الاتحاد التونسي للشغل واتحاد الاعراف ورابطة حقوق الانسان والهيئة الوطنية للمحامين بمبادرة للحوار الوطني تفضي الى

ابعاد الاسلاميين عن الحكم ووضع حكومة جديدة، وفي جانفي 2014 تم الانتهاء من كتابة الدستور الجديد والتصويت عليه وتم تشكيل الهيئة العليا المستقلة للانتخابات،

اما على مستوى المسار الدستوري والقانوني الانتقالي فمثل استحداث هيئة الحقيقة والكرامة بمقتضى احكام القانون الاساسي عدد 53 لسنة 2013 اهم مخرجات المرحلة الانتقالية الثانية وذلك نظرا للمهام الموكلة اليها ممثلة في الحرص على ارساء العدالة الانتقالية التي نص عليها الدستور التونسي بشكل صريح في البند 148 على الشكل التالي:

" تلتزم الدولة بتطبيق منظومة العدالة الانتقالية في جميع مجالاتها والمدة الزمنية المحددة بالتشريع المتعلق بها، ولايقبل في هذا السياق الدفع بعدم رجعية القوانين او بوجود عفو سابق او بحجية اتصال القضاء او بسقوط الجريمة او العقاب بمرور الزمن" (البند 148 من الدستور التونسي).

على هذا النص الدستوري الذي بفرض صراحة قاعدة تأسيسية للعدالة الانتقالية قامت على :

هيئة الحقيقة والكرامة:

تعتبر الهيئة المنوطة بالإشراف على مسار العدالة الانتقالية بمختلف مراحلها، وهي هيئة مستقلة تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال الاداري والمالي، ولقد تم انشاءها بمقتضى قانون عدد 53 لسنة 2013 مؤرخ في 24 ديسمبر 2013... وهي تتكون من خمسة عشر عضوا من ميادين واختصاصات مختلفة"، وتختص الهيئة بموجب الفصل 2 والفصل 4 من القانون الأساسي في كشف حقيقة الانتهاكات لكل المواطنين مع مراعاة مصلحة الضحايا وكرامتهم ودون المساس بحماية المعطيات الشخصية وذلك لفك منظومة الاستبداد من خلال تحديد كل الانتهاكات وضبطها ومعرفة أسبابها وظروفها ومصدرها والملابسات المحيطة بها والنتائج المترتبة عليها، والحرص حتى على حالات الوفاة والفقدان والاختفاء القسري من خلال معرفة مصير الضحايا وأماكن وجودهم وهوية مرتكبي الافعال التي أدت اليها والمسؤولين عنها.(https://bit.ly/2tw6uj2)

ج. المرحلة الانتقالية الثالثة:مرحلة التدعيم الديمقراطي (أكتوبر 2014- أكتوبر 2019)

تحصل حزب نداء تونس المؤسس في 2012 على اغلبية مقاعد البرلمان في الانتخابات التشريعية لـ 2014 بمعدل 89 من مجمل 217، مقابل حصول الاسلاميين على 69 مقعدا، وفاز الباجي قايد السبسي رئيس حزب نداء تونس بالرئاسة بنسبة 55,68 بالمئة منافسا للمنصف المرزوقي.

يمثل كل من الرباعي **الاتحاد العام التونسي للشغل** و **المنظمة التونسية للأعراف وعمادة المحامين والرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الانسان** راعي الحوار الوطني لما له من عمق في الثقافة السياسية وهو امتداد بحسب تعبير **حمادي الرديسي** للدولة المهنية المستحدثة او الجديدة neo- corporatist state. (الرديسي، تونس بين تدعيم الديمقراطية وتفكك الدولة، 2016، ص ص، 5. 17).

فتعد القوى المدنية المجتمعية اهم فصيل ناقش المسودات الاربع للدستور المرفوضة على التوالي " جويلية 2012، ديسمبر2012، أفريل 2013، جوان 2013" ، ليتم الاتفاق سياسيا و قيميا على دستور يحافظ على الثقافة السياسية الجمعية المدنية.

و يفترض الاسلاميون انهم قدموا تنازلات فيما يخص طبيعة النظام السياسي ضمن الدستور الجديد ويدلل على ذلك راشد الغنوشي قوله" تخلينا عن جزء من النظام البرلماني .... ولكننا اخترنا مبدأ التوافق", (الغنوشي 2014 ، ص ص 105. 106).

بعد اسقاط الشعب التونسي للدكتاتورية الامنية للرئيس زين العابدين بن علي، وانتقالهم الى اعادة صياغة القوى الاجتماعية والسياسية الداخلية من خلال المجلس التأسيسي المنتخب طرحت العديد من الاسئلة المتعلقة بمسألة طبيعة الدولة والحريات والهوية ونموذج الحكم، وطرحت تساؤلات تتعلق بتشريح السلوك الانتخابي التونسي من خلال نتائج الانتخابات التأسيسية وابتعاد القوى الحداثية عن الفوز بالأغلبية لصالح التيار الاسلامي ممثلا في حزب النهضة الذي كان مجموعه من المقاعد المحصل عليها اكثر من حزبي الترويكا الاخرين مجتمعين فكيف نجح حزب كان مجمل قياديبه في السجن او في المنفى من ان يحصل على نتائج مماثلة؟.

يقرأ **المولدي الاحمر** النتائج النهائية لانتخابات المجلس التأسيسي من خلال اعتبار ان نسبة المصوتين التي لم تتجاوز 54 بالمئة من مجموع الذين يحق لهم التصويت يعني ان 46 بالمئة كانت فئة صامتة، ما أحال المكونات الحزبية الى اعادة التفكير في برامجها الانتخابية في ذلك الوقت ففوز حزب النهضة لم يكن مريحا ولا نتائج حزب المؤتمر من اجل الجمهورية، مقابل مفاجأة العريضة الشعبية التي يمثلها " الهاشمي الحامدي" احد اوائل المنتمين الى حزب النهضة الذي حل ثالثا(الأحمر 2011، ص 280).

لكن **حبيب عايب Habib Ayeb** يفترض ان التيار الاسلامي يمتلك قاعدة انتخابية صلبة تتجاوز متغير الاجيال والحضور الجغرافي صمتت خلال عهد بن علي(**Ayeb ,2012،pp. 57-69**)

التشظي السياسي بعد انتخابات المجلس التأسيسي وحكومة الترويكا:

بعد ترتيبات الحكم ممثلا في الترويكا بين النهضة والتكتل من اجل الحريات والمؤتمر من أجل الجمهورية، انخفضت بحسب دراسة للباحثين **حمادي الرديسي ورحاب بوخياطة** شعبية التيار العلماني المشارك في الترويكا بدليل استقالة 9 اعضاء من التكتل داخل المجلس التأسيسي وانقسم المؤتمر الى 4 احزاب وانشق 23 حزبا من حجم التحالف الحاكم لينزل بذلك مجموع تشكيلته من 138 صوتا الى 115 صوت(الرديسي وبوخياطة أوت 2018،ص2)

3. دستور 27 جانفي 2014 والهيئات الدستورية المستقلة:

أ. تعريف الهيئات الدستورية المستقلة:

مع صدور دستور 27 جانفي 2014 تم تخصيص باب كامل للهيئات الدستورية المستقلة وهو الباب السادس، انعكاسا لرغبة المجلس الوطني التأسيسي في الحفاظ على الهيئات الدستورية المستقلة كدعامة للديمقراطية

يعرف تقرير سوليدار تونس الهيئات الدستورية المستقلة بكونها :

" تلك الذوات العمومية التي يكرسها الدستور وتتمتع بالشخصية القانونية والاستقلال المالي، وهي لاتخضع في المهمة التي حددها الدستور لا الى سلطة اشراف ولا الى سلطة تسلسلية". (صرصار 2019،ص.8).

وهي تمثل شكلا جديدا في التنظيم الافقي للسلطة لما تحمله من هواجس لمنع الانفراد السلطوي والاستبدادي بالحكم، فتونس شهدت أزمة مشروعية منذ السبعينات من خلال انفراط الثقة اتجاه الدولة من قبل المحكومين من خلال المساس بالحريات الأساسية والحقوق الفردية، فالهيئات جاءت من أجل المحافظة على مكاسب ثورة 14 جانفي 2011 والذي تم التعبير عليه من خلال المجلس التأسيسي لـ 23 اكتوبر 2011 المؤسس لدستور الجمهورية الثانية في 27 جانفي 2014، اذن هي عملية مركبة من مدخلات ومخرجات هدفها الاخير تكريس الديمقراطية التشاركية وحق المساءلة والرقابة كأسس للحوكمة التي تعني نظام القيادة والتوجيه والرقابة الذي يدعم العدالة والشفافية والمساءلة ويعزز الثقة والمصداقية في بيئة العمل.

كما تأتي الهيئات الدستورية المستقلة للخروج من سطوة السلطة التنفيذية على صناعة القرار وتنويع المشهد السياسي وحتى عبر ابتعاث شكل جديد من انواع الحكم القائم على اللامركزية، فالهيئات الدستورية المستقلة يعطيها النص الدستوري استقلالية متقدمة تطرح نقاشا جادا حول ثنائية مفهومي : **الاستقلال autonomie والاستقلالية indépendance** ، فالاستقلالية تخص فقط المؤسسات القضائية التي تبتعد بمسافة على السلطة السياسية، مقابل هذا الاشكال المفهومي فانه في ظل تعبير هذه الذوات الدستورية على استقلالية مالية وإدارية عن السلطة السياسية فان هذه الهيئات تبقى شخصيات عمومية متخصصة تستفيد فقط من استقلالية مجتزأة.(الضيف 2018، ص 32).

بموجب دستور 27 جانفي 2014، تحت الباب السادس الفصل 125 المخصص للهيئات الدستورية المستقلة والذي ينص بالشكل التالي(دستور تونس. 2014):

" تعمل الهيئات الدستورية المستقلة على دعم الديمقراطية. وعلى كافة مؤسسات الدولة تيسير عملها.

تتمتع هذه الهيئات بالشخصية القانونية والاستقلالية والإدارية والمالية، وتنتخب من قبل مجلس نواب الشعب بأغلبية معززة، وترفع اليه تقريرا سنويا يناقش بالنسبة الى كل هيئة في جلسة عامة مخصصة للغرض.

يضبط القانون تركيبة هذه الهيئات والتمثيل فيها وطرق انتخابها وتنظيمها وسبل مساءلتها."

ب. الهيئات الدستورية المستقلة:

ونصت الفصول: 126، 127، 128، 129، 130 من دستور 27 جانفي 2014 دائما على الهيئات الدستورية التالية:

- **هيئة الانتخابات:**

تسمى الهيئة العليا المستقلة للانتخابات، وتتولى ادارة الانتخابات والاستفتاءات وتنظيمها والإشراف عليها في جميع مراحلها وتضمن سلامة المسار الانتخابي ونزاهته وشفافيته وتصرح بالنتائج، وتتمتع الهيئة بالسلطة الترتيبية في مجال اختصاصها، وتتركب من تسعة أعضاء مستقلين محايدين من ذوي الكفاءة والنزاهة، يباشرون مهامهم لفترة واحدة، مدتها ست سنوات، ويجدد ثلث اعضائها كل سنتين، وتعتبر اول هيئة عمومية مستقلة تتمتع بالشخصية القانونية والتي احدثت في ظل التنظيم المؤقت للسلط بعد تعليق العمل

بالدستور بمقتضى المرسوم عدد 14 لسنة 2011 ، وعملت بنجاح في تنظيم انتخابات المجلس الوطني التأسيسي.

- **هيئة الاتصال السمعي البصري:**

تتولى تعديل قطاع الاتصال السمعي البصري، وتطويره، وتسهر على ضمان حرية التعبير والاعلام وعلى ضمان اعلام تعددي نزيه، وتتمع الهيئة بسلطة ترتيبية في مجال اختصاصها وتستشار وجوبا في مشاريع القوانين المتصلة بهذا المجال، وتتكون الهيئة من تسعة أعضاء مستقلين محايدين من ذوي الكفاءة والنزاهة، يباشرون مهامهم لفترة واحدة مدتها ست سنوات، ويجدد ثلاث اعضائها كل سنتين.

- **هيئة حقوق الانسان:**

تراقب هيئة حقوق الانسان احترام الحريات وحقوق الإنسان وتعمل على تعزيزها، وتقترح ما تراه لتطوير منظومة حقوق الإنسان وتستشار وجوبا في مشاريع القوانين المتصلة بمجال اختصاصها، كما تحقق الهيئة في حالات انتهاك حقوق الانسان لتسويتها او احالتها على الجهات المعنية، وتتكون الهيئة من أعضاء مستقلين محايدين من ذوي الكفاءة والنزاهة، يباشرون مهامهم لفترة واحدة مدتها ست سنوات.

- **هيئة التنمية المستدامة وحقوق الاجيال القادمة:**

تستشار الهيئة في مشاريع القوانين المتعلقة بالمسائل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وفي مخططات التنمية. كما للهيئة ان تبدي رأيها في المسائل المتصلة بمجال اختصاصها، وتتكون الهيئة من أعضاء من ذوي الكفاءة و النزاهة، يباشرون مهامهم لفترة واحدة مدتها ست سنوات.

- **هيئة الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد:**

تسهم الهيئة في سياسات الحوكمة الرشيدة ومنع الفساد ومكافحته ومتابعة تنفيذها ونشر ثقافتها، وتعزز مبادئ الشفافية والنزاهة والمساءلة، كما تتولى الهيئة رصد حالات الفساد في القطاعين العام و الخاص، والتقصي فيها والتحقق منها وإحالتها على الجهات المعنية، وتستشار الهيئة وجوبا في مشاريع القوانين المتصلة بمجال اختصاصها وللهيئة ان تبدي الرأي في النصوص الترتيبية العامة المتصلة بمجال اختصاصها، وتتكون الهيئة من اعضاء مستقلين محايدين من ذوي الكفاءة والنزاهة، يباشرون مهامهم لفترة واحدة مدتها ست سنوات، ويجدد اعضاءها كل سنتين.

ودارت تحفظات سياسية عديدة منذ البداية على هذه الهيئات بتبريرات ارتفاع كلفتها وإدارتها واعتبارها عبئا زائدا على ميزانية الدولة ونعتها بالتغول على الدولة، ليطرح دائما التساؤل حول موقع الهيئات الدستورية في البناء الدستوري والديمقراطي المؤسسي الجديد في تونس، فالإجابة على ذلك تحيل الى كون هذه الهيئات كانت دعامة لعدم الرجوع الى الوراء من حيث المكاسب القانونية في الحقوق والحريات. (صرصار 2019،ص.16).

ج. في النقاش حول جدوى الهيئات الدستورية المستقلة:

بسبب الحساسيات الحزبية والإيديولوجية وبسبب طبيعة النظام السياسي الجديد الذي يمنح صلاحيات واسعة للبرلمان أهمها تشكيل الحكومة ونظرا للقانون الانتخابي التونسي الجديد الذي يمنح بفعل طريقة حساب اكبر البواقي للاحزاب الصغيرة من التواجد في البرلمان، وجدت تونس نفسها في وضعية تشظ برلماني عميق يعيق تشكيل حكومة ذات حزام سياسي، وهو ماأثر بشكل مباشر على توازنات وعمل المؤسسات الدستورية المستحدثة التي تنامى على مستواها النزعات الاستقلالية، وتخوفات الحكومة من أن تتحول الى سلطة مضادة نظرا للنصوص القانونية والدستوري التي تعطها حق التصرف.(https://bit.ly/2RZ6jpY).

في المقابل هنالك صعوبات في التعاطي مع الهيئات على المستوى الرسمي الذي يعتبرها امبريالية مؤسساتية تهدد استقلالية الدولة ككيان وحيد يحتكر السلطة وذلك بسبب الهاجس القائم في التمشي بين النخب السياسية الحاكمة والهيئات المستقلة فالهيئة العليا المستقلة للاتصال السمعي البصري HAICA تجد صعوبات في سن قانون اساسي يتعلق بحرية الاتصال السمعي البصري، والتأخر في انشاء المحكمة الدستورية، كما أن الهيئات الدستورية رغم فعاليتها الرقابية والمساءلاتية كدعامات للدولة التونسية الجديدة والرفع من جاهزية تونس للحكم الراشد الا انها عرفت منذ البداية أزمة وجودية لأنها تقابل هيئات موجودة مسبقا هي هيئات السلط العامة المستقلة و السلط الادارية المستقلة.(Sayar 2018,p6)

فالمحكمة الدستوري هي هيئة قضائية تعتبر اهم المؤسسات التي جاء لها دستور 2014، فهي تضمن علوية الدستور وتلعب دورا حاسما في حماية الحقوق والحريات، فتنظر في دستورية مشاريع القوانين التي يصادق عليها مجلس النواب، وتراقب دستورية المعاهدات الدولية قبل ختمها بطلب من الرئيس، كما تراقب تعديل الدستور وفي تنازع الاختصاص بين رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة وتبت في عزل رئيس الجمهورية في حال ارتكب خرقا جسيما للدستور بموافقة ثلثي النواب، إلا ان المحكمة الدستورية لم يتم بعد ارساء معالمها عكس الهيئات الدستورية المستقلة والتي ينص الدستور على سنة واحدة اجلا لتأسيسها، خاصة بعد ارساء المجلس الاعلى للقضاء وبداية اشتغاله في 28 افريل 2017، فالنص الدستوري يقضي بتعيين 4 اعضاء من قبل مجلس النواب اي ثلث عدد الاعضاء. (http://bit.ly/39ewQ8o)

فالإشكالية المطروحة في التعاطي مع الهيئات المستقلة الدستورية يكمن في مدى تكريس هاتين الخاصيتين في المنظومة القانونية، لذلك نعتبر انها ذوات مضادة للنزعة السلطوية في مجال الحقوق والحريات تحت مدخل جديد هو الحوكمة مقابل طروحات تعتبر ان هذه الهيئات الدستورية ليست قوى مضادة للسلطوية بقدر ماهي تعبر عن حدود للديمقراطية بفعل احتكارها الواسع للآراء والعقوبات والرقابية، بالإضافة الى نقاش اخر حول مدى اكتفاء الهيئات للتنصيص الدستوري في اعطائها صفة الدستورية، فهناك اجابتان الاولى لا تعتبر ان التنصيص الدستوري كاف اما الاجابة الثانية فتفترض ان التنصيص الدستوري كاف لإعطاء هذه الهيئات الصبغة الدستورية، اما فيما يخص السلطة الترتيبية التي يكرسها الدستور لهذه الهيئات فتختلف من هيئة الى أخرى فهيئة الانتخابات وهيئة الاتصال السمعي البصري هما الوحيدتان اللتان يتمتعان بسلطة ترتيبية، مقابل تقاطع السلطة الترتيبية العامة مع الهيئات المدسترة الباقية.(غشام 2018)

خاتمة:

في النهاية نصل الى استخلاص استنتاجات عامة تخص الثورة التونسية لـ14 جانفي 2011 والنتائج المترتبة عليها بما ذلك المرحلة الانتقالية التي انطلقت غداة رحيل الرئيس الثاني للبلد زين العابدين بن علي، فالثورة التونسية عبرت عن مأزق بناء الدولة الوطنية الذي لم ينسجم منوالها السياسي و الاقتصادي مع متطلبات اقتصادية واجتماعية وسياسية كثيفة خاصة مع ارتفاع نسق الزبونية السياسية للنظام السياسي الجديد بعد انقلاب 7 نوفمبر 1987، فالمناطق الداخلية مثلت الارث الرمزي للفعل الاحتجاجي الرافض للسلطة جاعلا من الانكفاءات العروشية والقبلية والمناطقية وحتى العائلية مقابلا للدولة.

دخلت تونس في مرحلة انتقالية بداية من 2011، تمفصلت خلالها المؤسسات السياسية الكبرى البديلة للنظام السياسي السابق.

فالمراحل الانتقالية الكبرى التي عبرت تونس بعد 14 جانفي افرزت رافدا جديدا للممارسة السياسية القائم على ترسيخ المأسسة للحيلولة دون انتكاسة المسار الديمقراطي الجديد، فالهيئات المستقلة سواء الخمس منها المدسترة نصا او غير المدسترة كثفت دون شك المكاسب المتعلقة بمؤشرات الرقابة والمساءلة والشفافية، فالهيئة العليا المستقلة للانتخابات أشرفت على تنظيم حوالي 9 عمليات انتخابية كانت اول مرة خارج اشراف وزارة الداخلية ولم تشهد الانتخابات سواء البلدية او التشريعية او الرئاسية وحتى انتخابات المجلس الاعلى للقضاء أي تحفظات على العملية، اما هيئة اخرى غير مدسترة ممثلة في هيئة الحقيقة والكرامة والتي انهت اشغالها بتقرير ختامي صادر في ماي 2019 يحمل مخرجات تشخيص 58 عاما من عمل مؤسسات الدولة التونسية بما فيها من انتهاكات لحقوق الانسان والفساد المالي، كما حمل التقرير توصيات لدعم مسار تفكيك منظومة الفساد والاستبداد والقطع مع منظومة التراخيص لكسب الولاءات مقابل الاشتغال على ادخال الشفافية في ادارة القطاع العام.

هذا تدليل على أداء مؤسستين انتجتهما المرحلة الانتقالية، وهي صورة مصغرة على اداءات اكبر للمؤسسات المدسترة وغير المدسترة المستقلة التي جاءت بهم مختلف مراحل الفترة الانتقالية، فالاستنتاجات الكبرى الخاصة بإنتاجية المرحلة الانتقالية في تونس بعد ثورة 14 جانفي 2011 ترتبط بشكل أساسي بدور الهيئات المستقلة الوازن في العلاقات السلطوية الجديدة، فالمجلس التأسيسي الذي كتب دستور الجمهورية الثانية وبنظام سياسي جديد قائم على البرلمانية، كتب كذلك لهذه الهيئات مسارا جديدا خارج السلطوية والاستبداد و اشراف السلطة التنفيذية والرئاسة، فهيكلية المؤسسات وطريقة انتخاب اعضائها ايجابية جدا، لذلك يمكن تقديم الاستنتاجات التالية ايجازا للإجابة على الاشكالية الرئيسية:

- المرحلة الانتقالية في تونس قطعت مع نظام دولة الحزب ومرحلة الاستبداد الرئاسوي.
- المجلس التأسيسي الذي فرضته القوى الثورية أسس للجمهورية الثانية في تونس من خلال نقاشات كتابة الدستور الجديد.
- دستور 27 جانفي 2014 أسس لنظام سياسي جديد يعطي للبرلمان سلطة اكبر في تشكيل الحكومة.
- الهيئات المستقلة التي رافقت المرحلة الانتقالية عززت من مؤسسات الدولة وسلطة القانون من خلال العدالة الانتقالية التي مثلتها هيئة الحقيقة والكرامة.

- العدالة الانتقالية وفتح ملفات حقوق الانسان والفساد اكبر ضمان وفرته المرحلة الانتقالية للفعل الثوري التونسي.
- الانتخابات التي اشرفت عليها الهيئة العليا المستقلة للانتخابات مؤشر ايجابي على اداء المرحلة الانتقالية في ترسيخ دعائم الدولة الوطنية.

قائمة المراجع:

1. دستور تونس لسنة 2014. المؤرخ في 27 جانفي 2014. الرائد الرسمي للجمهورية التونسية. رقم 175، سنة 2014.
2. الجمعاوي،أ. (جانفي 2014). المشهد السياسي في تونس: الدرب الطويل نحو التوافق، سياسات عربية، العدد 6،ص.ص 72.85.
3. الهرماسي،م ع، البا.(1987). المجتمع والدولة في المغرب العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
4. الورغي، جلا .(2014).الصراع الاسلامي-العلماني على المنظومة القانونية في تونس.مركز الجزيرة للدراسات.
5. المولدي، الأ. (ديسمبر 2011).الانتخابات التونسية: خفايا فشل القوى الحداثية ومشاكل نجاح حزب النهضة الاسلامي، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،.
6. الرديسي. ح. و بوخياطة رحا(أوت 2018). التحول السياسي في تونس 2011-2014: المسار والرهانات .القاهرة: مبادرة الاصلاح العربي.
7. صرصار م.ش، تقرير حول واقع وافاق الهيئات الدستورية المستقلة في تونس. تونس: مؤسسة سوليدار.
8. اللطيفي. عا.(2020). الدولة والثورة و الحداثة (من الاستثناء العربي الى الخصوصية التونسية).تونس: مسكيلياني للنشر والتوزيع.
9. الرديسي،حما. (2016). تونس بين تدعيم الديمقراطية وتفكك الدولة. مجلة سياسيات عربية. العدد 18. ص.ص 5_17.
10. الغنوشي،ر. (جانفي 2014).تونس من الثورة الى الدستور. سياسات عربية. العدد 6. ص.ص ،105، 116

11. Allal,A . (2012).TRAJECTOIRES « RÉVOLUTIONNAIRES » EN TUNISIE , Processus de radicalisations politiques 2007-2011 , Revue française de science politique , /5 Vol. 62 | pages 821 à 841.
12. Ayeb , H.(septembre 2012).les islamistes à l'épreuve du pouvoir, Source: Tumultes, No. 38/39, Le Moyen-Orient en mouvement, pp. 57-69.
13. Mohsen-Finan Kh(2013), CHANGEMENT DE CAP ET TRANSITION POLITIQUE AU MAROC ETEN TUNISIE, Le Seuil | « Pouvoirs » , /2 n° 145, pages 105 à 121.
14. Sayar,M.(2018). tunis :les instances constitutionnelles indépendantes : quelle consécration ?.

مواقع الانترنت:

1. هيئة الحقيقة والكرامة، عهدة الهيئة: https://bit.ly/2tw6uj2.
2. المهدي مبروك، الهيئات الدستورية والدولة في تونس: https://bit.ly/2RZ6jpY
3. الهيئات المستقلة دعامة الديمقراطية في تونس: حلول ومتقرحات: https://bit.ly/2GVvW4B
4. جرحى الثورة التونسية في حاجة ماسة للرعاية: http://bit.ly/2SoR5JL
5. الاعلان عن تأسيس جبهة للانقاذ الوطني في تونس: (http://bit.ly/2tGzLro

تقارير:

1. منظمة البوصلة (2018). التقرير السنوي لأشغال مجلس نواب الشعب، موقع: http://bit.ly/39ewQ8o

دراسات:

1. الملتقى العلمي حول الهيئات الدستورية.(مارس 2018). تونس: جمعية البحوث في الانتقال الديمقراطي.
2. Eddif ,A.(2018).les instances constitutionnelles indépendantes : indépendance ou autonomie .tunis :association pour la recherche sur la transition démocratique.
3. غشام ،أس. (2018، مارس). تونس: الهيئات الدستورية المستقلة: أي تكريس ورقة مقدمة لأعمال الملتقى العلمي حول الهيئات الدستورية بكلية العلوم القانونية والاجتماعية والسياسية،.